

خلال ترؤسه الاجتماع العاشر للجنة الوزارية للحكومة الرقمية بدول مجلس التعاون

رئيس الشرطة: استهداف العدوان الإيراني الآثم مراكز البيانات وخطوط الإنترنت يؤكد أن أمن البنية الرقمية جزء لا يتجزأ من المنظومة الأمنية



في إطار رئاسة مملكة البحرين الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتكليف من الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات، ترأس الفريق طارق حسن الحسن رئيس الشرطة الاجتماع العاشر للجنة الوزارية للحكومة الرقمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمشاركة الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بأجهزة الحكومة الرقمية بدول المجلس.

وفي بداية الاجتماع رحب رئيس الشرطة بأعضاء اللجنة الوزارية وأعضاء الوفود، معرباً عن خالص الاعتزاز باستضافة الاجتماع في بلدهم الثاني مملكة البحرين.

الصين الشعبية وجمهورية مصر العربية، مؤكدة أثر هذا التعاون في تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الشقيقة والصديقة، إلى جانب الاستفادة من التجارب والدروس المستفادة في مجال استمرارية الأعمال.

كما ناقشت سبل تطوير خدمات الثقة الرقمية الخليجية من خلال ربط قوائم الثقة الوطنية بين دول مجلس التعاون، بما يسهم في تعزيز التكامل الرقمي وتيسير الاستفادة المتبادلة من الخدمات الرقمية، ودعم موثوقيتها وتوسيع آفاق استخدامها، بما يواكب تطلعات دول المجلس نحو تطوير منظومة حكومية رقمية مترابطة. كما اطلعت على أبرز ما تضمنه الإصدار التاسع من نشرة (DCO Poli - Watch) الصادرة عن منظمة التعاون الرقمي، وما تطرحه من موضوعات ذات صلة بالسياسات والتوجهات الرقمية.

وفي ختام الاجتماع أكد الوزراء أهمية مواصلة التنسيق والتعاون الخليجي المشترك، وتكثيف الجهود لتطوير منظومة الحكومة الرقمية، بما يعزز التكامل بين دول مجلس التعاون، ويرتقي بجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين.

نقل لجنة خدمات الثقة الرقمية إلى أعمال اللجنة الوزارية للأمن السيبراني فقد قررت اللجنة، في إطار مواصلة تطوير منظومة العمل الخليجي المشترك في مجالات الحكومة الرقمية والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية، اعتماد استراتيجية الذكاء الاصطناعي لمجلس التعاون. واستعرضت اللجنة ما تحقق من تقدم في تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعها التاسع، ومبادرات الاستراتيجية الاستراتيجية الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية (2024-2030)، مؤكدة أهمية تنفيذ هذه المبادرات في تعزيز الارتقاء بالحكومة الرقمية بدول المجلس. واطلعت اللجنة على نتائج مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية (GTMI) الصادر عن البنك الدولي، وأشادت بالمستوى المتقدم الذي وصلت إليه الحكومات الخليجية في مجال التكنولوجيا الحكومية، وما حققته من تميز على الصعيد الدولي بفضل تبني الابتكار وتوظيف التقنيات الحديثة في تطوير خدماتها الحكومية.

وفي سياق تعزيز التعاون الرقمي وتبادل الخبرات استعرضت اللجنة الوزارية مجالات التعاون مع الاتحاد الأوروبي وجمهورية

عن البنك الدولي، من نحو 65 نقطة في عام 2020م إلى 88 نقطة من أصل 100 في عام 2025م، متجاوزاً المتوسط العالمي البالغ نحو 59 نقطة.

وسجلت دول المجلس نحو 90 نقطة من أصل 100 في مؤشر تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ نحو 66 نقطة، بما يعكس التقدم الذي أحرزته دول المجلس في التحول الرقمي، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية، وتعزيز بيئة الأعمال والتنافسية الاقتصادية.

وأكد أن هذه النتائج لا تعكس حجم الإنجازات فحسب، بل تؤكد أن دول المجلس تمتلك اليوم من الخبرات والإمكانات والقرارات المؤسسية ما يؤهلها للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في مسيرة التكامل الرقمي الخليجي.

وناقش أعضاء اللجنة الوزارية عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذوا القرارات والتوصيات اللازمة بشأنها، حيث أقرت اللجنة، فيما يتعلق بمحاضر اللجنة التنفيذية للحكومة الرقمية واللجان التابعة لها، الموافقة على تشكيل لجنة بمسمى «لجنة جائزة الحكومة الرقمية»، والموافقة على مهامها وآلية عملها.

وفيما يتعلق بإعادة تقييم

خليفة ملك البلاد معظم رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لاستضافة مملكة البحرين الدورة السابعة من جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولما قدمته وتقديمه مملكة البحرين من تسهيلات ومساندة لإنجاح أعمال مجلس التعاون، ولما يلقاه العمل الخليجي المشترك من دعم واهتمام من جلالته، وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في كل الميادين.

وأشار الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أنه في ظل التحولات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما تفتحه الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي من آفاق واسعة أمام الاقتصادات والمجتمعات، تواصل دول مجلس التعاون ترسيخ مكانتها ضمن الدول الرائدة عالمياً في التحول الرقمي، مستندة في رؤى استراتيجية طموحة، واستثمارات نوعية في البنية التحتية والتقنيات المتقدمة، وتطوير الخدمات الحكومية، وتنمية الكفاءات الوطنية، حيث انعكست هذه الجهود في تقدم لافت لدول المجلس على مستوى المؤشرات الدولية، وذلك وفقاً لما يأتي: ارتفع المتوسط العالمي للخليج لمؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية، الصادر

لمستقبل الحكومات، ويتطلب أطراً وأخلاقيات منظمة لاستخدامه، معرباً عن الاعتزاز بإقرار مبادرة البحرين بشأن الدليل الاسترشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي 2023، وإقرار الاستراتيجية الخليجية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي.

كما شدد على أن التطورات الإقليمية الأخيرة وما شهدته المنطقة من عدوان إيراني آثم استهدف مراكز البيانات وخطوط الإنترنت تؤكد أن أمن البنية الرقمية جزء لا يتجزأ من المنظومة الأمنية، ما يستوجب تعزيز التعاون الخليجي في الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث وحماية البنية التحتية الحيوية.

واختتم رئيس الشرطة بتأكيد أن الرؤية واضحة: من الرقمنة إلى التكامل، ومن التكامل إلى الاستباق، نحو منظومة حكومية خليجية أكثر كفاءة وأماناً وثقة، قادرة على تطوير حلولها والإسهام في صياغة نموذج خليجي للحكومة الرقمية.

من جهته، رفع جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل

المعظم، وتوجهيات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ومتابعة وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات، حيث شكل التحول الرقمي مساراً مستمراً لتطوير العمل الحكومي والارتقاء بجودة الخدمات عبر تكامل الأنظمة وتبسيط الإجراءات وتوظيف البيانات والتقنيات الحديثة، مع تطوير الأطر التشريعية وتعزيز الأمن السيبراني وتنمية الكفاءات الوطنية.

وأوضح أن التحول الرقمي أصبح ركيزة لبناء اقتصاد تنافسي وتحسين جودة الحياة، وأن تصنيف دول المجلس ضمن دول الصدارة في تقرير الأمم المتحدة للتجربة الخليجية، مؤكداً أهمية تنظيم قيمته من خلال العمل المشترك والانتقال من الربط التقني إلى خدمات رقمية خليجية مترابطة تسهل حياة المواطن الخليجي وتكرس المواطنة الرقمية، مضيفاً أن الطموح هو تقديم خدمة حكومية أكثر تكاملاً واستباقية تنتقل من الاستجابة للمطلب إلى استباق الاحتياج.

وحول الذكاء الاصطناعي أكد أنه يمثل فرصة وتحدياً

ونقل رئيس الشرطة إلى أعضاء الاجتماع تحيات وزير الداخلية وتمنياته أن يكمل الاجتماع بالتوفيق والنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون الخليجي المشترك لتطوير منظومة الحكومة الرقمية، وتكامل الأنظمة والخدمات الحكومية، والاستفادة من التجارب الناجحة والإنجازات المحققة في مؤشرات التحول الرقمي، فضلاً عن توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات وتعزيز الأمن السيبراني، بما يدعم استدامة الخدمات الحكومية ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في دول المجلس، في مرحلة تتسارع فيها التحولات التقنية، وتتزايد معها مسؤولياتنا في تطوير العمل الحكومي وتعزيز قدرته على الاستجابة لمتطلبات المستقبل.

وأكد رئيس الشرطة أن المسيرة التنموية لدول مجلس التعاون تحظى بدعم أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، ومتابعة حكوماتها، ما أسهم في تطوير العمل الحكومي وترسيخ مكانة دولنا في مؤشرات الحكومة الرقمية عالمياً.

وأشار إلى تجربة مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد

مشراكة واسعة في منتدى بوابة الخليج 2026 ومتحدثون محليون وعالميون يتوجهون إلى المملكة



ويجسد منتدى بوابة الخليج نهج «فريق البحرين»، الذي يجمع القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار وتوطيد الشراكات ودعم النمو الاقتصادي المستدام. وقد أفضت نسخة عام 2025 إلى إعلان استثمارات وشراكات واتفاقيات تجاوزت قيمتها 17 مليار دولار أمريكي، مما يعكس دور المنتدى في ربط المستثمرين العالميين بالفرص المتاحة في مملكة البحرين الاقتصادية وتنعزيز مكانتها كمركز للاستثمار والأنشطة التجارية في منطقة الخليج، مع بلوغ مساهمة الأنشطة غير النفطية نحو 86% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

الشريك ورئيس تشكيل رأس المال في شركة OneIM. * السيد يوريك فان سليجاندت، الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة 3Forty Partners. * السيد علي بيلون، نائب الرئيس الأول ومدير المجموعة في فيزا. ويتضمن برنامج المنتدى كذلك جلسات نقاشية خاصة وموجهة، واجتماعات ثنائية، وعروضاً للفرص الاستثمارية. وتوفر هذه الاجتماعات المصممة خصيصاً للمشاركين فرصة تلبية اهتماماتهم الاستثمارية المحددة، وتسهيل تحديد شركائهم المحتملين، واستكشاف فرص دخول الأسواق والتوسع في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

في دولة الإمارات العربية المتحدة. * السيد تشانغبينج تشاو، الرئيس التنفيذي السابق لشركة باينانس. * السيد خالد إبراهيم حميدان، محافظ مصرف البحرين المركزي. * السيد نيكولاس سين، الرئيس التنفيذي في بنك SYZ AG. * الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة، الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات البحرين القابضة. * السيد ستيوارت باركينسون، رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كورينت. * السيد خالد عمرو الرميحي، رئيس مجلس إدارة شركة ألتيموم البحرين (ألبا). * السيد هازم بن قاسم، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة BlueFive Capital. * السيد ريتشي كابور، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للاستثمار في إنفستكوب.

تم أمس إعلان مشاركة واسعة في منتدى بوابة الخليج الذي ينقد في مملكة البحرين الأسبوع القادم، تضم قادة بارزين من القطاعين العام والخاص من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين والرؤساء التنفيذيين الذين سيصلون إلى المملكة للمشاركة في المنتدى الاستثماري الحضري الذي ينظمه مجلس التنمية الاقتصادية يومي 1 و2 نوفمبر 2026 في فندق فورسيزونز خليج البحرين. ويستقطب المنتدى مشاركين من مختلف أنحاء الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، من أجل استكشاف الفرص الاستثمارية، وبحث العوامل المؤثرة في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي. ويهدف إلى إبراز منطقة الخليج كمفصل عالمي للاستثمارات وما تشهد من تسارع ديناميكي في اقتصاداتها الداعمة للأعمال والجانبة للشركات العالمية. ويؤكد موقع مملكة البحرين كبوابة استراتيجية لدخول المنطقة.

وينعقد منتدى بوابة الخليج 2026 تحت شعار «إعادة تعريف الشراكات العالمية، ودفع عجلة النمو المستدام»، وسيتناول تأثير التحولات الجيوسياسية والاقتصادية، والتغيرات في قطاع الطاقة، والتقدم التكنولوجي في إعادة توجيه تدفقات رؤوس الأموال العالمية وخلق نماذج جديدة للتعاون الدولي.

ويشارك في المنتدى ضمن قادة القطاعات المالي، والصناعة، والسياحة، والتكنولوجيا والطاقة، ومتحدثون بارزون من بينهم: * السيد عبدالله بن عادل فخر، وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين. * السيد عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة

مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثالث لعام 2026



مع نهاية الفصل الثاني من عام 2025 إلى 2,928 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من عام 2026، أي بارتفاع قدره 42.14%.

وقد ارتفعت قيمة الموجودات في الصناديق الاستثمارية المحلية من 4,343 مليار دولار أمريكي مع نهاية الفصل الثاني من عام 2025 إلى 4,425 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من عام 2026، أي بارتفاع قدره 1.89%.

وقد ارتفعت قيمة الموجودات في الصناديق الاستثمارية الأجنبية من 6,572 مليار دولار أمريكي مع نهاية الربع الثاني من عام 2025 إلى 7,081 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من عام 2026، أي بارتفاع قدره 7.75%.

قطاع التجزئة التقليدية، 18.0% لمصارف قطاع الجملة التقليدية 25.5% لمصارف قطاع التجزئة الإسلامية 16.2% لمصارف قطاع الجملة الإسلامية في نهاية الفصل الثاني من عام 2026.

كما بلغ العدد الإجمالي للصناديق الاستثمارية بحسب سجلات المصرف 1683 صندوقاً استثمارياً مع نهاية شهر يونيو 2026. وقد ارتفع إجمالي الموجودات في الصناديق الاستثمارية على أساس سنوي من 10,915 مليار دولار أمريكي مع نهاية الفصل الثاني من عام 2025 إلى 11,505 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من عام 2026، أي بارتفاع قدره 5.41%.

كذلك، فقد ارتفعت قيمة الموجودات في الصناديق الاستثمارية الإسلامية المختلفة 27.2% لمصارف



وقد أظهرت بيانات عمليات نقاط البيع في الفترة من يناير 2026 إلى أغسطس 2026 ارتفاعاً في عدد العمليات مقارنة بنفس الفترة من عام 2025 حيث بلغت 181.7 مليون معاملة (77.2% منها باستخدام البطاقات الائتمانية)، بنسبة 6.6%. أما بالنسبة إلى القيمة الإجمالية لهذه العمليات لشهر أغسطس 2026 فقد بلغت 3.4 مليارات دينار (53.4% منها باستخدام البطاقات الائتمانية)، بانخفاض بنسبة 2.1% مقارنة بنفس الفترة من عام 2025.

في حين بلغت نسبة كفاءة رأس المال للقطاع المصرفي 21.3% في نهاية الفصل الثاني من عام 2026. كما بلغت نسبة كفاءة رأس المال للقطاعات المصرفية المختلفة 27.2% لمصارف

ترأس حسن خليفة الجلامه رئيس مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي اجتماع مجلس الإدارة الثالث لعام 2026.

وقد استعرض المجلس الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، كما قدم خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي أبرز التطورات بشأن أولويات مصرف البحرين المركزي. وقد اطلع المجلس على تقرير الأداء للمصرف، وغيرها من إنجازات المصرف للفترة المتضمنة من هذا العام، كما تم تناول موضوع برنامج تطوير الخرجين الجامعيين (GPi5) في نسخته الثانية بعد نجاح النسخة الأولى منه، علماً أنه قد ارتفع عدد طلبات الالتحاق بالبرنامج إلى حوالي ثلاثة أضعاف. كما تمت مناقشة آخر المستجدات المتعلقة باستراتيجية المصرف للذكاء الاصطناعي.

كما اطلع المجلس على أهم التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2026 حتى شهر أغسطس 2026، فعلى صعيد السيولة المحلية ارتفعت معدلات السيولة، حيث بلغ عرض النقد M3 17.8 مليار دينار في نهاية شهر أغسطس من عام 2026 بارتفاع بلغ 1.4 مليار دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2025. وبالنسبة إلى مصارف قطاع التجزئة فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في نهاية شهر أغسطس 2026، حيث بلغت حوالي 14.6 مليار دينار بارتفاع بنسبة 8.0% مقارنة بنفس الفترة من عام 2025. كما ارتفع الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المقيمة، حيث بلغ 13.6 مليار دينار في نهاية شهر أغسطس من عام 2026 بارتفاع بنسبة 7.8% مقارنة بنفس الفترة من عام